الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 19/05/2025

أكّد وزير المالية ياسين جابر أن الحكومة والمجلس النيابي لن يتوانيا عن العمل على إقرار القوانين المطلوبة لإعادة الانتظام المالي والنقدي في لبنان، وحماية حقوق المودعين.

ونقل عن رئيس المجلس النيابي نبيه بري الذي التقاه أمس في عين التينة أن المجلس جاهز لمناقشة وإقرار أي قانون يسهّل خطة وزارة المالية والمصرف المركزي في هذا المجال ويسهم في استعادة ثقة المجتمع الدولي بمؤسساته المالية ويطلق العجلة الاقتصادية ويشجع المستثمرين ويعيد الحقوق إلى أصحابها.

كما نقل عن الرئيس بري تشديده على إيلاء ملف إعادة الإعمار الأهمية القصوى وان ينصب السعي إلى إيجاد السبل التي توفر التمويل له باعتبار أن الاستقرار الاجتماعي وان كان نتاج الاستقرار الاقتصادي، إلاّ انه أساس في عملية استنهاضه من خلال الطاقات البشرية وعدم تسربها خارج البلاد.

وكان الوزير جابر التقى اليوم في مكتبه في الوزارة نقيب المحامين فادي المصري، مع وفد من النقابة وتم بحث في موضوع الرسوم التي يستوفيها كتاب العدل ووزارة المالية لصالح نقابة المحامين.

كما التقى وفداً من مجلس كتاب العدل جرى بحث في إعادة النظر بالرسوم المستوفاة والتي فقدت قيمتها المالية الفعلية نتيجة انخفاض سعر الصرف، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من وزارة العدل ووزارة المالية ومجلس الكتاب لدراسة التعديلات المقترحة على الرسوم.

- مرفق صور:

وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان
هاتف: 01-956000 مقسم: 1619 – فاكس: 01-982189
البريد الإلكتروني: rymafarah@gtmail.com



مع نقيب المحامين:



كتاب العدل:



المكتب الإعلامي